المزرم: الكويت لديها بيئة إعلامية مثالية

6

سأل العبدالله عن إشراف الديوان الأميري على الأوبرا وصرف «دعم العمالة» لغير المستحقين

الرومي يسأل أبل عن أسباب تعطيل تطبيق قانون حق الرعاية السكنية للمرأة الكويتية

وجه النائب عبدالله الرومي 3 أسئلة برلمانية الاول الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله عن ضخامة حجم الأعباء التي تحملتها الخزانة العامة لدعم العمالة الوطنية للعمل بالقطاع الخاص والتي بلغت حوالي 3 مليار دينار خلال الثمان سنوات الأخيرة.

والسؤال الثاني الى العبدالله أيضا عن اشراف الديوان الأميري على مركز جابر الأحمد الثقافي إداريا وماليا، وأن هذا المركز لم يلحق للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

والسؤال الثالث الى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل عن شكاوى من مواطنات توجهن بطلباتهن الى بنك الإئتمان الكويتي الا ان أي منهن لم يتحقق لها توفير مسكن ملائم بقيمة إيجارية منخفضة طبقا للقانون الذي يوفر هذا الحق السكني الى كل من فئات المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها أولاد، والمتزوجة من غير كويتي مقيم بالكويت وليس لها أبناء، بشرط أن يكون قد انقضى على زواجها خمس سنوات، بالإضافة إلى الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والأرملة وليس لأي منهن أبناء، فضلا عن المسكن الملائم بذات الإجراء لمن لم يسبق لها الزواج وتجاوزت الأربعين.

السؤال الاول

وجاء في نص السؤال الأول الموجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله أنه وبالإشارة إلى ضخامة حجم الأعباء التي تحملتها الخزانة العامة لدعم العمالة الوطنية للعمل بالقطاع الخاص والتي بلغت حوالي 3 مليار دينار خلال الثمان سنوات الأخيرة.

وفي ضوء ما شاب صرف هذا الدعم من هدر كبير للمال العام نتيجة لصرف مبالغ كثيرة بدون وجه حق بسبب أوجه القصور والمخالفات العديدة التي كشفت عنها تقارير ديوان المحاسبة ونتائج الفحص الميداني من قبل الأجهزة المختصة. يرجى الرد على الأسئلة التالية:

1 – ما مبررات صرف مخصصات دعم العمالة الوطنية لغير الفئات المستحقة طبقا لأحكام قانون دعم العمالة وقرارات مجلس الوزراء المنفذة لها؟ منها على سبيل المثال لا الحصر العمالة الوهمية في عدد كبير من شركات القطاع الخاص، العاملين بالخطوط الجوية الكويتية بعض الدارسين في الخارج، العاملين في جمعيات النفع العام والهيئات الخيرية، العاملين في السفارات الأجنبية، بعض طلبة هيئة التعليم التطبيقي بعض الموظفين الذين يتقاضون رواتب من جهات حكومية. يرجى تزويدنا ببيان بقيمة المبالغ التي تم صرفها بدون وجه حق لكافة الفئات غير المستحقة التي تم ذكرها أو التي لم يتم ذكرها والتي تم التوصل إليها من خلال الفحص المستندي لديوان المحاسبة أو من خلال التفتيش الميداني الدوري من قبل برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة عن كل من السنوات الخمس الأخيرة المنتهية 31 مارس 2017.

2 – ما الإجراءات القانونية التي اتخذها ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة تجاه الأفراد الذين تقدموا ببيانات غير صحيحة أو الذين ثبت عليهم التوظف الوهمي للحصول على دعم غير مستحق وكذلك تجاه شركات القطاع الخاص المتواطئة طبقا لأحكام قانون دعم العمالة الوطنية؟

يرجى تزويدي بكافة الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها تجاه الأفراد المخالفين والشركات المتواطئة خلال السنوات الخمس الأخيرة وكذلك بالنتائج التي أسفرت عنها تلك الإجراءات؟

3 – ما مبررات التراخي من قبل ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في إثبات مديونية الفئات التي صرفت بدون وجه حق بالدفاتر المحاسبية تمهيدا لتحصيلها، وكذلك التراخي في تحصيل تلك المديونيات في ضوء تدني معدل التحصيل كما يتضح من تضخم أرصدة المديونية في حساب العهد بمبلغ 13.7 مليون دينار وفي حساب الديون المستحقة للحكومة بمبلغ 34.5 مليون دينار في 31 مارس 2016 بالرغم من أن جزء كبير من هذه المستحقات صادر بشأنها أحكام قضائية نهائية واجبة النفاذ؟

يرجى تزويدنا بالإجراءات التي تم اتخاذها خلال السنة المالية 2016/2017 وتم تعليتها لأرصدة المديونيات لتحصيل تلك المستحقات وبالنتائج التي أسفرت عنها تلك الإجراءات.

كما يرجى تزويدنا بكافة المبالغ غير المستحقة والتي تم اكتشافها خلال 2016/2017 وتم تعليتها لأرصدة المديونيات.

4 – ما الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة لتفعيل الرقابة على صرف مخصصات دعم العمالة الوطنية وسد كافة الثغرات التي كشف عنها التنفيذ الفعلي لأحكام قانون دعم العمالة الوطنية والقرارات واللوائح الصادرة لتنفيذه خلال السنوات السابقة؟

وما الآليات الجديدة التي تم وضعها للكشف الفوري عن مستغلي الدعم قبل أن تتراكم المبالغ المصروفة بدون وجه حق وبالتالي تتضخم مديونياتهم؟

يرجى تزويدنا بكافة القرارات واللوائح التي تم إصدارها أو تعديلها لمواجهة كافة الثغرات التي كشف عنها التنفيذ الفعلي خلال السنوات السابقة.

5 – ما التعديلات التشريعية المقترحة من قبل ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكل القوى العاملة لسد كافة الثغرات وأوجه القصور التي يصعب مواجهتها بإجراء تعديلات على القرارات واللوائح السارية المنظمة للصرف؟

6 – هل حقق قانون دعم العمالة الوطنية الهدف من إصداره والمتمثل في زيادة العمالة الوطنية بالقطاع الخاص، والذي استهدفته خطة التنمية الاقتصادية 2016/20105 – 2019/2020، والمتمثل في توفير 6600 وظيفة في عام 2015/2016 تزداد بنسبة 10 % كل سنة؟

يرجى تزويدنا بعدد العمالة الكويتية في القطاع الخاص في 2015/3/31 وبالزيادة في عدد العمالة الكويتية في القطاع الخاص خلال السنتين الأولى والثانية من الخطة الخمسية (2015/2016 – 2016/2017) طبقا لبيانات الهيئة العامة للقوى العاملة؟

كما يرجى توضيح عدد الوظائف الوهمية التي تم اكتشافها خلال السنوات 2014/2015 و 2015/2016 و 2016/2017 والتي تم الإعلان عنها من قبل أجهزة الفحص الميداني الدوري التابعة لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة مع توضيح أثر استبعاد تلك الوظائف على بيانات الهيئة العامة للقوى العاملة السابق الإشارة إليها.

السؤال الثاني

وجاء نص السؤال الثاني الموجه الى الشيخ محمد العبدالله أنه ومنذ جاء في كتاب الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب المؤرخ في 2 مارس 2017، والموجه الى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء (المرفق صورته) ان الديوان الأميري يتولى الإشراف على مركز جابر الأحمد الثقافي إداريا وماليا، وأن هذا المركز لم تلحق بتعيينه للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، فيرجى الرد على الأسئلة التالية:

1 – ما الجهة التي تتولى الآن الإشراف عليه؟

2 – ما الجهة التي تولت إقامة الأنشطة الثقافية والفنية منذ افتتاحه؟

3 – ما الجهة التي تتولى الاتفاق على عقود المشاركين في الأنشطة الثقافية والفنية التي أقيمت؟

4– ما الجهة التي تتولى دفع أجورهم؟

5 – ما الجهة التي تتولى تحصيل ريع هذه الأنشطة الثقافية والفنية؟

6 – كم بلغت كلفة إقامة الحفلات الفنية مبينا كلفة كل حفلة على حدا ومقدار دخل كل حفلة فنية على حدا؟

7 – وفي أي حساب يتم إيداع المبالغ المحصلة من ريع الحفلات الثقافية والفنية؟

السؤال الثالث

وجاء نص السؤال الثالث الموجه إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل كالتالي:

صدر القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكانية بهدف تحقيق الرعاية السكانية ببدائلها للأسر الكويتية المستحقة لها التزاما من الدولة برعاية المواطنين وتأكيد توفير المسكن الملائم لهم، وأدرج بالقانون رقم 2 لسنة 2011 بتعديل أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية الزام بنك الائتمان الكويتي بتوفير القروض أو المسكن الملائم لفئات المرأة الكويتية في الحالات الخاصة بهن، وأدرج بالمادة (28) مكررا (أ) من القانون المشار إليه، قيام بنك الائتمان الكويتي وفقا للشروط التي يحددها مرسوم يصدر بذلك لتوفير سكن ملائم بقيمة إيجارية منخفضة الى كل من فئات المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ولها أولاد، والمتزوجة من غير كويتي مقيم بالكويت وليس لها أبناء، بشرط أن يكون قد انقضى على زواجها خمس سنوات، بالإضافة إلى الكويتية المطلقة طلاقا بائنا والأرملة وليس لأي منهن أبناء، فضلا عن المسكن الملائم بذات الإجراء لمن لم يسبق لها الزواج وتجاوزت الأربعين.

وإزاء ما وصل إلينا من إعداد هذه الفئات توجهت بطلباتها الى البنك لوضع القانون موضوع التنفيذ، إن أي منهن لم يتحقق لها توفير مسكن ملائم؟ الأمر الذي يتطلب الإفادة بالبيانات والمعلومات ذات الصلة بأسباب ذات التأخير.

وسأل الرومي عن الآتي:

– ما الإجراءات التي اتخذها أو يزمع البنك اتخاذها لوضع أحكام القانون رقم 2 لسنة 2011 المشار إليه موضع التطبيق؟

– ما أعداد المخاطبات بالقانون وتقدمن بطلب سكن إلى البنك؟

– هل قام البنك بتوفير أي نوع من المساكن الملائمة لأي من هذه الفئات؟ إذا كان الإجابة بنعم، يرجى إفادتي ببيان بها؟ وإذا كانت بالنفي فما الأسباب التي أدت الى عدم تنفيذ البنك للقانون حتى الآن رغم انقضاء أكثر من خمس سنوات على صدوره؟

– هل يواجه البنك أي معوقات تحول دون تطبيق القانون؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى إفادتي بهذه المعوقات ومقترحات البنك للتغلب عليها؟

– متى يتوقع بدء توفير المساكن الملائمة لهن أو أي بدائل أخرى يقترحها البنك لذلك؟

عبدالله الرومي

ياسر أبل

الشيخ محمد العبدالله

خاطب عدداً من جمعيات النفع العام لتقديم مقترحاتها للمجلس

الطبطبائي يسعى إلى تفعيل الشراكة المجتمعية بين مجلس الأمة ومؤسسات المجتمع المدني

صرح النائب الدكتور وليد الطبطبائي، بأنه في إطار تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام والبرلمان الكويتي، ومن أجل تحقيق الشراكة الاجتماعية الفعلية؛ فقد تقدمت بمراسلة مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام والاتحادات رغبة مني في الحصول على مساهماتهم والقيام بمسؤولياتهم وحثهم لتقديم اقتراحات أو مشروعات بقوانين، وللقيام بدور فعال يساعد في حل المشكلات ونهضة المجتمع الكويتي وازدهار الدولة.

وأضاف الطبطبائي، وقد سلكت هذا المسلك محاولة مني لتفعيل الشراكة المجتمعية بين مجلس الأمة ومؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام والاتحادات، أملا منهم سرعة التفاعل.

د. وليد الطبطبائي

لحين صدور البطاقات الأمنية الجديدة

عسكر يناشد الخالد السماح لـ «البدون» المنتهية بطاقاتهم الأمنية بالتسجيل في الجيش

دعا رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي وزارة الدفاع الى قبول تسجيل البدون من أبناء العسكريين في الجيش المنتهية بطاقاتهم الأمنية حتى يتم تجديدها.

وقال عسكر في تصريح صحافي : نتمنى على نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد السماح لأبناء البدون العسكريين الذين انتهت بطاقاتهم الأمنية بالتسجيل للالتحاق بالجيش الكويتي وذلك تيسيرا عليهم وتسهيل عملية تسجيلهم لحين صدور بطاقاتهم الأمنية الجديدة.

عسكر العنزي

إدراج تخفيض قيمة فوائد قروض الاستبدال من التأمينات

السويط: تعديل قانون المحكمة الإدارية بشأن إخضاع «سحب الجنسية» لرقابة القضاء على جدول الجلسة المقبلة

- «الصحة» تعهدت بإصدار لائحة قانون الصيدلة خلال فترة لا تتجاوز الـ 3 أشهر
- «الداخلية» أكدت تجنيس 305 أشخاص في العام الماضي وأن قانون تجنيس الألفين لا يلزمهم بحد أدنى للتجنيس

أكد رئيس لجنة الأولويات النائب ثامر السويط أن أهم المقترحات التي ستدرج على جدول أعمال الجلسة المقبلة منها مقترحات الجنسية المتعلقة بتعديل قانون المحكمة الإدارية لبسط سلطة القضاء على سحب واسقاط الجنسية.

وقال السويط في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة : سيتم ادراج مقترح تخفيض قيمة الفائدة على قروض الاستبدال التي تمنحها مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

من جانب آخر، ذكر السويط أن لجنة الأولويات لم تؤخر أي مقترحات أو أولويات لديها وبخاصة أن الغرض من إنشائها هو سرعة الإنجاز، وشدد على حرص اللجنة على التنسيق وحث اللجان البرلمانية للانتهاء من عملها وتعجيل الإنجاز، لافتا إلى أن بعض اللجان تأخرت في تقديم تقاريرها.

وأوضح أنه في إطار عمل اللجنة وفق تكليف المجلس بمتابعة القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية أو لم تطبق، فقد تمت مناقشة وزارة الصحة حول قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتعهدوا بإصدار اللائحة التنفيذية خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر.

وأضاف أن اللجنة ناقشت وزارة الداخلية في عدم تنفيذ قانون تجنيس الألفين وبينوا أنهم قاموا بتجنيس 305 أشخاص خلال العام الماضي وان القانون لا يلزمهم بحد أدنى للتجنيس.

ثامر السويط